



qatar

FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

بناء نظام مالي جديد في الخليج

مؤتمر الهيئات التنظيمية لأسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي –
فبراير 2007

فيليب ثورب، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

التحديات الأساسية

- "إنه الاقتصاد، أيها الغبي". من الأهمية بمكان إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية ممتازة، إلا أنه لا يمكن لذلك وحده أن يولد النجاح. فينبغي أن ترافقها حالة اقتصادية قوية ومستدامة تشجع الشركات المالية على الانتقال الى اختصاص جديد.
- ينبغي أن يكون "عرض" المركز المالي واضحاً ومقنعاً. هل شرحه سهل؟ هل الترتيبات التأسيسية فيه شفافة؟ هل يمكن إنشاء الأعمال من دون صعوبة؟
- إن أعمال الخدمات المالية قطاع يعتمد على الثقة بشكل أساسي. يمكن لمناطق الاختصاص الجديدة أن تعد دائماً بالكثير، إلا أن خلق الثقة يتطلب وقتاً وسجلاً جيداً.
- يحمل الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "موروثاً" مؤسفاً وأحياناً غير عادل. وغالباً ما تكون ممارسات الأعمال فيه مشتبهاً فيها، والحوكمة المؤسسية موضع شك، ودائماً ما ترتبط عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب بالمنطقة. يتطلب تغيير المفاهيم الوقت والطاقة.
- لا يمكننا تجاهل الأمور العملية. هل التكاليف تنافسية؟ هل يمكن إيجاد موظفين ماهرين؟ هل من الممكن تأمين مقرّ المركز، وأماكن السكن، والتعليم المدرسي...؟

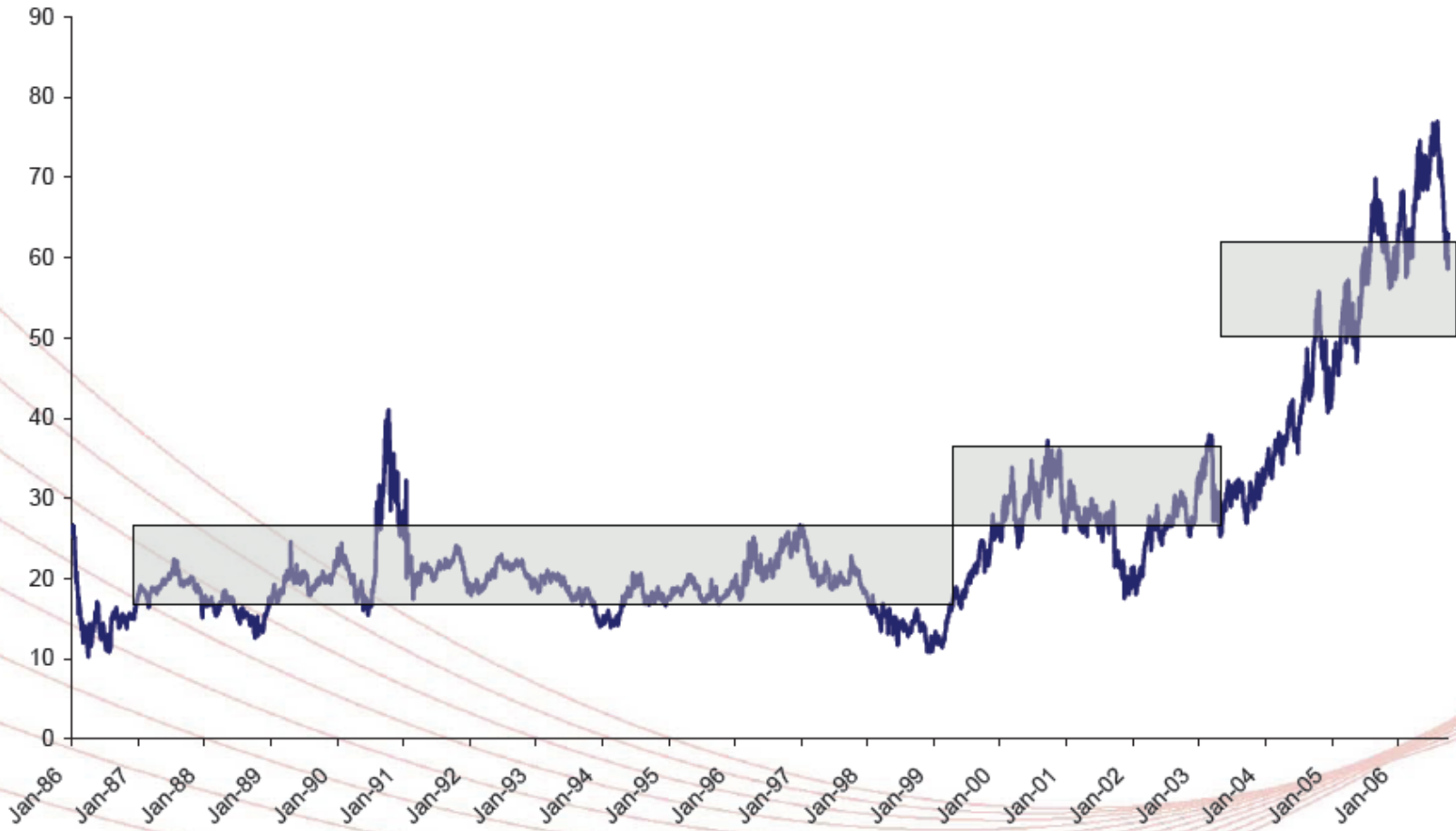
المبادرات لتأسيس مراكز جديدة

• يشمل الخليج عدة أمثلة متنوعة حول مبادرات المراكز المالية:

- البحرين – المركز التقليدي الحرّ للمنطقة، يتمتع بخبرة كبيرة، وقوى عاملة ماهرة، وسمعة راسخة.
- دبي (مركز دبي المالي العالمي) – منطقة حرة تهدف الى تطوير العقارات، واستقطاب شركات جديدة إلى الإمارة، وإيجاد فرص عمل عالية القيمة، والاعتماد على ريادتها الاقليمية كمركز تجاري.
- السعودية – بما أنها تتمتع بأكبر اقتصاد في مجلس التعاون الخليجي، لديها الرغبة في توسيع قطاع خدماتها المالية وخلق فرص التوظيف.
- قطر (مركز قطر للمال) – هو مركز خدمات مالية حرّ تأسّس ليخدم الاقتصاد الأسرع نمواً في المنطقة، ولتأمين قاعدة إقليمية للشركات التي تسعى إلى مزاولة أعمالها في مجلس التعاون الخليجي.
- مراكز أخرى – أبو ظبي، عُمان، الكويت – لا أحد يريد أن يسقط من الحساب!

أساس منطقي للمراكز الجديدة

أسعار النفط، 1986 - 2006



أساس منطقي - تدفقات رأس المال

• في حال ثبات سعر احتياطات النفط بمقابل 50 د.أ. للبرميل الواحد، يعود:

– 13 تريليون دولار إلى السعودية

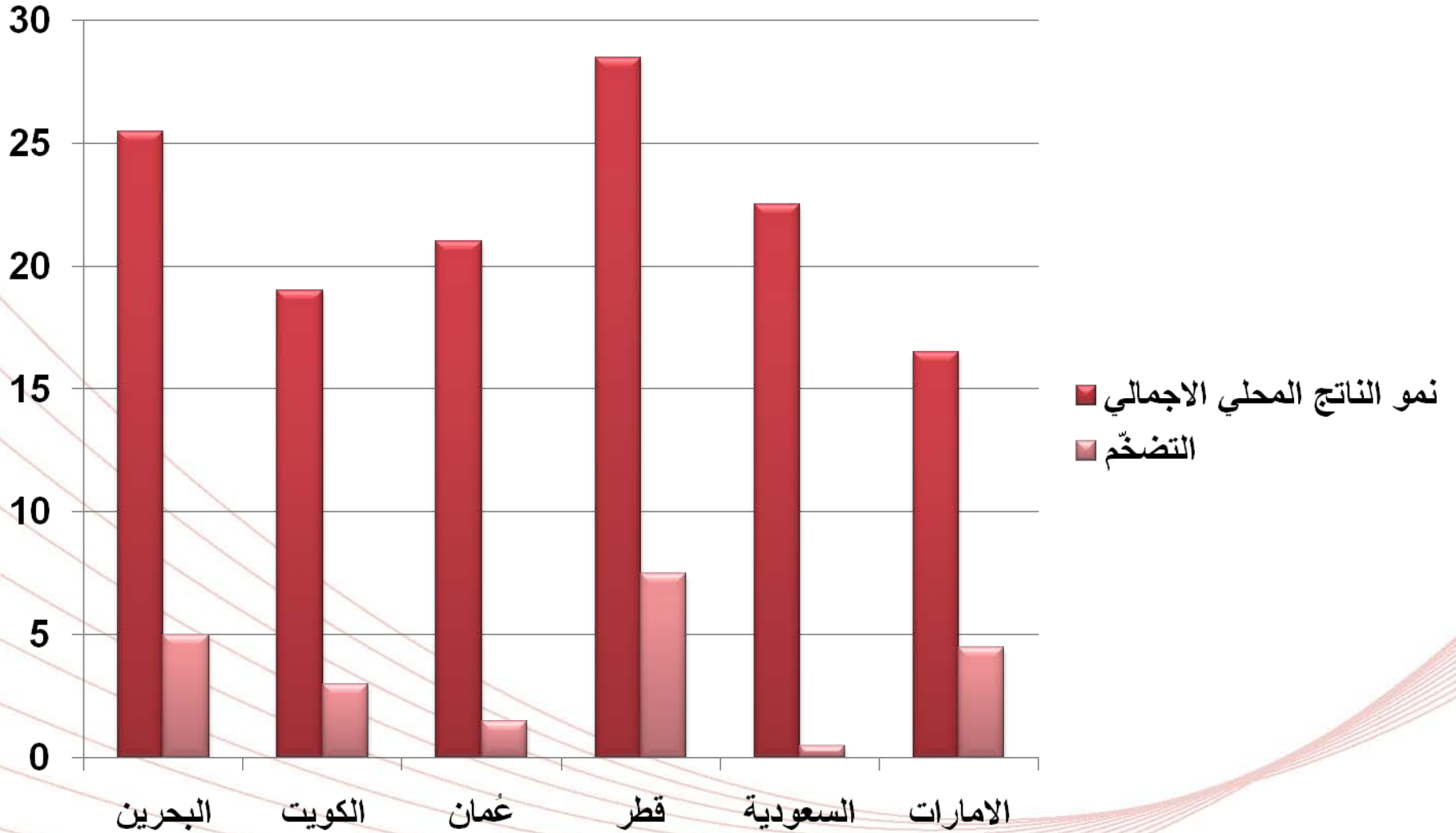
– 24 تريليون دولار إلى مجلس التعاون الخليجي

– وفي المجموع، حوالى 38.5 تريليون دولار إلى دول الشرق الأوسط في الأوبك.

• لا يشمل ذلك احتياطات الغاز التي لا نستخدمها في قطر.

• مع حلول العام 2012، سيبلغ إنتاج الغاز السائل الطبيعي في قطر حوالى 77 مليون طن في السنة، مما سيجعل قطر أكبر دولة منتجة للغاز السائل الطبيعي بهامش ملحوظ. بالتالي، سيبلغ إنتاج النفط والغاز في قطر مستوى يعادل أكثر من 5 ملايين برميل في اليوم.

التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي



صورة توضيحية – مركز قطر للمال

- ينمو اقتصاد قطر بنسبة تفوق 25% في السنة، ويتوقع أن يتخطى معدل الإنفاق 130 مليار دولار أمريكي على البنية التحتية، والتطوير الصناعي، والعناية الصحية، والتعليم المدرسي... فهو إذاً بحاجة إلى قطاع خدمات مالية قادر على دعم هذا النمو.
- لم يكن قطاع الخدمات المالية المحلي يمتلك الميزانية أو رأس المال البشري لتلبية حاجات قطر. ولم يكن ممكناً أن يلبي النمو العضوي احتياجات اقتصاد يتضاعف في الحجم كل 4 إلى 5 سنوات.
- كانت شركات كبرى في وال ستريت ولندن تقدّم الخدمات المالية في قطر، ولكن من خلال كياسة الخطوط الجوية القطرية.
- درست الحكومة كيفية استقطاب شركات الخدمات المالية العالمية للتأسيس في قطر، وأقرت أنها إذا رغبت في النجاح، عليها أن تقدم بشكل أساسي الجودة العالية، واللغة الانجليزية، والقانون العام، والبيئة المنظمة جيداً.
- تمّ تصميم المركز بصورة تضمن إنشاء مثل هذه البيئة. ويؤمن مركز قطر للمال النفاذ السريع لقطر الى الخدمات والمنتجات المالية الجديدة، كما يعمل كمحفز للتغيير في قطر.

مركز قطر للمال – القالب القانوني والتنظيمي

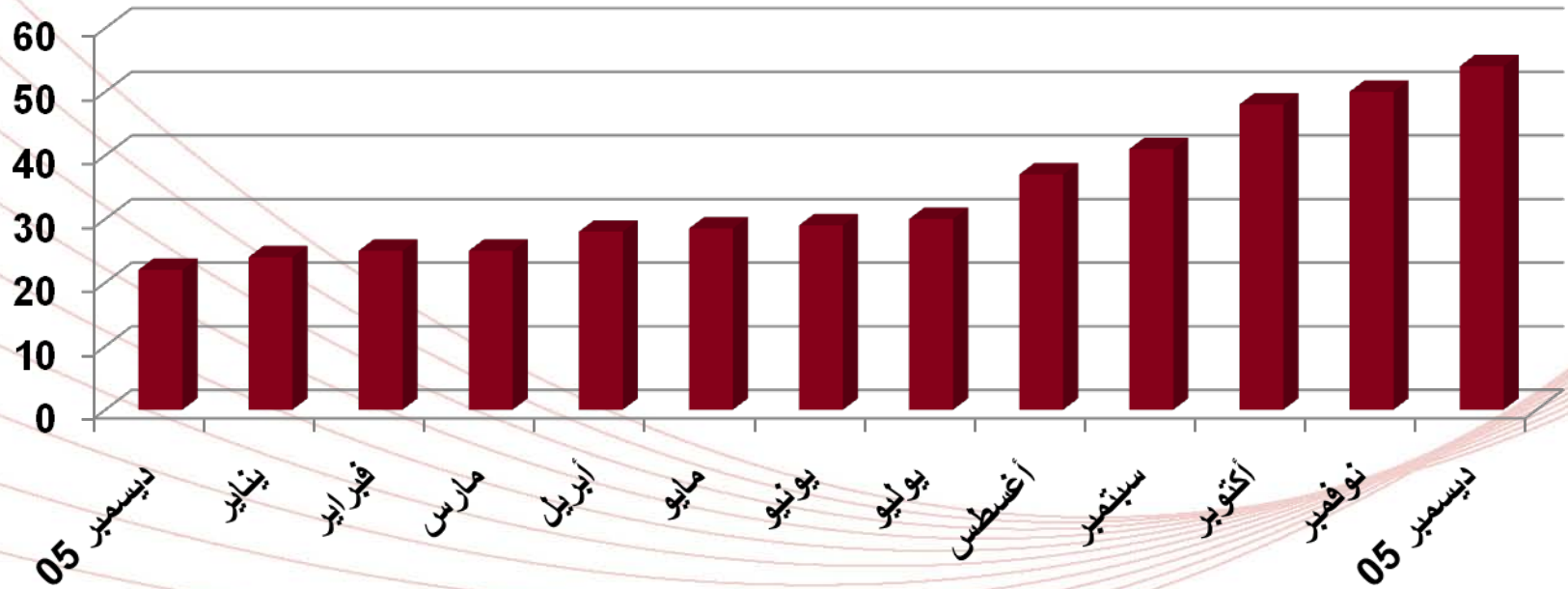
- ترتيبات تأسيسية واضحة: تأسس مركز قطر للمال والكيانات الرئيسة فيه بموجب قانون قطري بهدف توفير قالب تأسيسي بسيط وصلب للمركز. ويمنح مركز قطر للمال تخويلاً للكيانات بمزاولة أعمالها في دولة قطر مع الشركات والأفراد القطريين.
- قوانين حديثة: تم إرساء مجموعة كاملة من القوانين المدنية والتجارية (بما فيها قانون التوظيف وقانون الهجرة)، وصيغت استناداً إلى قوانين اختصاصات القانون العام الرائدة. وقد جرى تأسيس محكمة مدنية وتجارية منفصلة ومستقلة للفصل بين الأطراف الخاضعة لهذه القوانين.
- استقلالية تنظيمية: صُممت هيئة التنظيم لتكون مستقلة بشكل كامل، ولديها مجلس إدارة عالمي خاص بها تم انتقاء أعضائه من بين الأجهزة التنظيمية الرائدة، ومن شأنه أن يرفع التقارير مباشرة إلى مجلس الوزراء. ويقوم مجلس الوزراء بتعيين أعضاء مجلس الإدارة ووضع الميزانية.
- تعاون دولي: منح القانون هيئة التنظيم سلطات تؤهلها التعاون بشكل كامل مع نظرائها الدوليين، والدخول في ترتيبات تشارك المعلومات لأغراض الإشراف والإنفاذ.

مركز قطر للمال – القالب القانوني والتنظيمي

- **هيئة تنظيمية متكاملة:** تأسست هيئة تنظيم مركز قطر للمال كهيئة تنظيمية متكاملة تؤمّن الإشراف بكل أشكاله على أنشطة الخدمات المالية. تعمل الهيئة وفقاً لنظام يعتمد على المبادئ وعلى التركيز على المخاطر. ويعتمد الجزء الأكبر من الوظائف التشغيلية وأدلة القواعد في هيئة التنظيم على مقاربة هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.
- **النفاذ الكامل إلى الأسواق:** لا يفرض القانون الذي يؤسس مركز قطر للمال أي قيود على نوع أعمال الخدمات المالية التي يمكن للكيانات المخوّلة من قبل مركز قطر للمال أن تزاولها – الأعمال المتصلة بخدمات الأفراد والشركات، والأعمال المصرفية، والتأمين، وإدارة الأصول، والأوراق المالية. ويمكن مزاولة كافة هذه الأعمال بشرط أن تضع هيئة التنظيم نظاماً تنظيمياً مناسباً.
- **اعتماد المعايير الدولية:** بإمكان أي مؤسسة تظهر قدرتها على الالتزام بالمعايير الدولية والحفاظ على هذه المعايير، أن تدخل إلى نظام مركز قطر للمال. وفي حين أن هذه المعايير مألوفة بالنسبة إلى الشركات العاملة في لندن، أو نيويورك، أو هونغ كونغ، فهي تمثل تغييراً مهماً بالنسبة إلى العديد من المؤسسات الإقليمية والمحلية.

مركز قطر للمال – الإنشاء

- تمت مناقشة مبدأ مركز قطر للمال للمرة الأولى في أوائل العام 2004، وصدر التشريع الاولي في مارس 2005. دخل مركز قطر للمال حيز التنفيذ القانوني في 1 مايو 2005.
- بدأ مركز قطر للمال مزاولة أعماله في 1 مايو 2005.
- في 1 مايو 2005، بدأت هيئة التنظيم العمل بثلاثة موظفين. ومنذ ذلك الوقت، نمت الهيئة بشكل ملحوظ.
- يشير الرسم البياني أدناه إلى نمو عدد الموظفين في العام 2006:



مركز قطر للمال – الإنشاء

- في خلال السنة ونصف السنة من عمل هيئة التنظيم، صدرت مجموعة واسعة من القوانين (لوائح مركز قطر للمال)، ووُضع دليل قواعد متكامل. ويستمر العمل على اللوائح والقواعد بحسب متطلبات القطاع. ويجري العمل حالياً على ما يلي:

- لوائح الأمانة
- لوائح السلامة
- لوائح الشركات المتحدة المحدودة
- قواعد برنامج الاستثمار الجماعي
- نظام التأمين للأفراد
- نظام تخويل شركات الصرف وغرف المقاصة
- نظام استغلال آليات السوق

- مُنحت هيئة التنظيم العضوية في مجموعات تنظيمية دولية أو تسعى حالياً على الحصول على هذه العضوية ومن هذه المجموعات: IAIS، AOOFI، ISFB، وIOSCO.

- تم التوقيع على وثائق تفاهم وخطابات نوايا أو الدخول في مناقشات مع أكثر من اثني عشر اختصاص تنظيمي أو هيئة تنظيمية.

التحديات التنظيمية للمراكز الجديدة

- يشكل البحث عن الموظفين مهمة مستمرة. فالحصول على أعداد كافية ونوعية جيدة من الموارد يتطلب السعي وراء موظفين مؤهلين من الأسواق الكبرى.
- تتطلب الشركات الإقليمية والمحلية عدداً كبيراً من موارد الاشراف في المراحل الأولى، كما أن إدخال نظام إشراف يعتمد على المخاطر يتطلب اتخاذ أحكام دقيقة.
- تنشأ الشركات عادة في بداياتها صغيرة، مما يعني أن الموارد البشرية على الأرض قد تكون محدودة. لذا ينبغي اتخاذ العناية اللازمة في ما يتعلق باستخدام الموارد الخارجية، ويتطلب نمو الأعمال مراقبة عن كثب، لضمان تعيين الموظفين على الأرض، في الوقت الذي تنمو فيه المخاطر.
- تحتاج متطلبات مكافحة غسل الاموال الخاصة بالهيئة إلى مراقبة دقيقة. فتحويل العمل النظري الى تطبيق عملي يشمل التعليم، والمراقبة الدقيقة، كما أن المجادلات حول العادات التقليدية والثقافية تحتاج لأن تواجه وتُحل.

الدروس – حتى الآن

- أدى نجاح مركز قطر للمال الى الحاجة الى زيادة التنسيق مع المؤسسات التنظيمية المحلية، وإبرام مجموعة كبيرة من وثائق التفاهم الدولية. ومن الأهمية بمكان التعريف بنظام مركز قطر للمال، وبناء علاقات جيدة مع المجتمع الدولي كجزء منه.
- ألقى هذا النجاح الضوء على الاختلافات. ففي منطقة اختصاص صغيرة، لا بدّ من التساؤل لماذا تتواجد فيها نظامين تنظيميين للخدمات مالية متوازيين؟
- الالتزام بمعايير عالية هو عنصر أساسي للنجاح، ولكن من الواضح أنه يتم الحكم على قطر ككل في هذا الخصوص. فالالتزام الحكومية القطرية بالإصلاح، والشفافية، والحوكمة الصالحة يعمل كمساهم إيجابي كبير.
- إن الالتزام بسيادة القانون بالغة الأهمية. إذ أن المركز الذي يعمل في بيئة قانونية غير مساعدة لن يكسب ثقة المستخدم على المدى الطويل. كما أن تواجد قضاة رفيعي المستوى وملتزمين بتطوير البيئة القانونية الجديدة، يعود على المركز بفائدة كبيرة.
- أما النتيجة الفضلى فهي دخول مشاركين جدد عالي الجودة إلى مركز قطر للمال، حاملين معهم منتجات وخدمات جديدة الى السوق. ومن شأن ذلك ليس فقط التخفيف من نقاط التساؤل التنظيمية، وإنما تبرير الممارسة بأكملها!